BAB
جمعية مصارف البحرين
Bahrain Association of Banks

## تعزيز كفاءة المرابحة: ركيزة الاستدامة والابتكار في المصارف الإسلامية

تُعد المرابحة للآمر بالشراء من أكثر الصيغ التمويلية نجاحاً وانتشاراً في الصناعة المصرفية الإسلامية، إذ استطاعت على مدى عقود أن تقدم نموذجاً عملياً يجمع بين الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والقدرة على تلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد والمؤسسات بمختلف أنشطتهم الاقتصادية. وقد أسهمت هذه الصيغة في ترسيخ مكانة المصارف الإسلامية وتعزيز قدرتها على المنافسة والنمو، حتى أصبحت إحدى الركائز الأساسية التي تستند إليها أعمال العديد من المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم.

ويعود نجاح المرابحة إلى ما تتميز به من وضوح في الهيكلة، وسهولة في التطبيق، وقدرة على التكيف مع مختلف القطاعات الاقتصادية. إلا أن المحافظة على هذا النجاح استمرار تطوير آليات التنفيذ والرقابة بما ينسجم مع تطور الأسواق وارتفاع توقعات الجهات الرقابية والعملاء والمستثمرين على حد سواء.

وفي مملكة البحرين، حظيت الصناعة المالية الإسلامية بمنظومة متقدمة من التشريعات والضوابط التنظيمية التي أرساها مصرف البحرين المركزي، وأسهمت في تعزيز الثقة بالمنتجات الإسلامية ورفع مستوى الحوكمة والامتثال داخل المؤسسات المالية. وقد انعكس ذلك إيجاباً على جودة تطبيق المرابحة وعلى قدرة المصارف الإسلامية على إدارة عملياتها وفق أفضل الممارسات الشرعية والمصرفية.

وتبقى سلامة هيكلة المرابحة قائمة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل جوهر هذا المنتج، وفي مقدمتها تحقق التملك الفعلي للسلعة وانتقالها إلى المصرف قبل إعادة بيعها للعميل، بما يتوافق مع الضوابط الواردة في معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). فهذه المتطلبات لا تمثل مجرد إجراءات شكلية، وإنما تعكس الطبيعة التجارية الحقيقية للمعاملة وتُجسد أحد أهم الفوارق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي.

كما يشكل الوعد بالشراء أداة عملية تسهم في تحقيق التوازن بين احتياجات العملاء والمتطلبات التشغيلية للمصارف، شريطة تطبيقه ضمن الإطار الشرعي المعتمد وبما يحافظ على استقلالية المراحل التعاقدية المختلفة للمعاملة.

ومع التطور المتسارع في التقنيات المالية، أصبحت الأنظمة الرقمية الحديثة عاملاً مهماً في رفع كفاءة تنفيذ عمليات المرابحة وتعزيز مستويات الرقابة والتوثيق وسرعة الإنجاز. كما أتاحت هذه التقنيات فرصاً أكبر لتتبع العمليات والتحقق من استيفاء المتطلبات الشرعية والتنظيمية بصورة أكثر دقة وشفافية.

وفي المرابحات المرتبطة بالأسواق الدولية أو السلع والمعادن، تبرز أهمية التعامل من خلال أسواق ومنصات تداول معترف بها محلياً وإقليمياً ودولياً، تتمتع بدرجات عالية من الموثوقية والشفافية والنزاهة وتخضع لأطر تنظيمية واضحة. فاختيار الأسواق المعتبرة لا يسهم فقط في رفع جودة التنفيذ التشغيلي، بل يعزز كذلك من تحقق التملك والقبض وفق الضوابط الشرعية المعتبرة، ويمنح المؤسسات المالية قدراً أكبر من اليقين والثقة في سلامة المعاملة ومتانة مستنداتها.

ومن الناحية القانونية، فإن وضوح العقود وتكامل المستندات والإفصاح الشفاف عن حقوق والتزامات الأطراف يسهم في تعزيز استقرار العلاقة التعاقدية وتقليل فرص النزاع، كما يدعم سلامة المراكز القانونية للأطراف عند اللجوء إلى القضاء. وقد أثبتت التجارب العملية أن جودة التوثيق وحسن الحوكمة يمثلان أحد أهم عوامل نجاح المنتجات المصرفية الإسلامية واستدامتها.

إن مستقبل المرابحة لا يرتبط فقط بحجم استخدامها أو اتساع نطاقها، بل بقدرة المؤسسات المالية على تطويرها باستمرار وتحقيق التكامل بين متطلبات الشريعة وأهداف الأعمال وأفضل الممارسات التنظيمية. فكلما ارتفعت جودة التنفيذ، وتعززت الحوكمة، وتطورت أدوات الرقابة والتوثيق، ازدادت المرابحة قوة ومرونة وقدرة على مواكبة المتغيرات الاقتصادية، لتبقى نموذجاً رائداً يجسد نجاح الصناعة المالية الإسلامية وقدرتها على الجمع بين الأصالة الشرعية والكفاءة المصرفية الحديثة.